

نصف النساء غير قادرات على اتخاذ قرارات بشأن أجسادهن

اختبارات العذرية والزواج في سن الطفولة تُجبر الفتيات على التخلي عن السيطرة على أجسامهن



اختبارات العذرية إهانة للمرأة



الاستقلالية الجسدية ما تزال مطلب النساء

ثبت أن تمكن المرأة بحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وحاصرت قيود العيب والحرام المرأة العربية منذ القدم وحاول العلماء أن يجدوا مخرجا في ما يتعلق بحرمه المرأة وجسدها. وقال الصحفي بن منصور أستاذ الحضارة بجامعة الزيتونة إن علماء تونس كرسوا خلال العصر الوسيط بافريقية (الاسم القديم لتونس) قراءة رائدة في التعامل مع المرأة وتجنبيها مخاطر العنف المسلط عليها في حال الشبهة في عدم عذريتها، وتمثل هذه القراءة في أنه ينبغي لوليها إشاعة ذلك في صغرها ويكتب في ذلك عقدا "أشهد فلان على نفسه أن ابنته الصغيرة السن المسماة فلانة أو أخته فلانة زلت في درج أو سلم فسقطت منه وزهت عذرتها". فأشاع ذلك وأعلن منه الآن لفلان يظن بها غير ذلك ويرتفع عنها العار اللاحق بها عند تزويجها في كبرها.

وأضاف لـ"العرب" أن الجسد في الحقيقة ليس ملك صاحبه وإنما هو أمانة عنده حتى يستعمله وفق ضوابط ومعايير يحددها له الدين ويحرسها المجتمع مستعينا برجال الأخلاق وبالقانون، لكن سوء تدبير الأولياء من إفراط أو تفريط قد يترك سيطرة الفتاة على جسدها وقد يتسبب في اختلالها النفسي المؤذن ببعض الكوارث.



أن الصافي
العرف ما يزال أقوى
من الدين رغم انتشار
التعليم

وقال صندوق الأمم المتحدة للسكان إن الفقر المدقع الناجم عن الركود العالمي قد يدفع المزيد من الأسر إلى تزويج بناتها في وقت مبكر. وعلى الرغم من هذه النكسات، قال تقرير للبنك الدولي في فبراير إن 27 دولة أصلحت بعض القوانين أو اللوائح لمح المرأة المزيد من المساواة الاقتصادية مع الرجل في 2019-2020. وتعد المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، أمرا ضروريا لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكاناتها المجتمعية الكاملة. وعلاوة على ذلك، فقد

والوصول إلى وسائل منع الحمل في 57 دولة، في أماكن مثل مالي والنيجر والسنغال، كانت في المئة فقط من النساء يتمتعن "بالاستقلالية الجسدية". وقالت كاينم إن المحرمات الاجتماعية حول الجنس والنظام الأبوي الراسخ منعت النساء والفتيات من إبداء رأي، لأن الأقارب الذكور يميلون إلى السيطرة على خيارات النساء. كما ذكرت كاينم، وهي طبيبة أطفال وعالمة أوبئة، للصحافيين في إفادة إعلامية عبر الإنترنت، إن عدم المساواة بين الجنسين هي أكثر العوائق انتشارا لاستقلالية الجسد. فهي تبدأ من المهد، وتابعت "تؤدي الأعراف والمواقف غير المتكافئة بين الجنسين إلى اختلالات في توازن القوى تقيد صنع القرار لدى المرأة.. تقود إلى توقع أن النساء والفتيات سوف يخضعن للآخرين في جميع جوانب حياتهن". وأضافت أن الجائحة الحالية أدت إلى تفاقم عدم المساواة بين النساء والفتيات، حيث أصبح ما كان سينا في السابق الآن أسوأ مع الجائحة التي أدت إلى زيادة العنف الجنسي، والمزيد من حالات الحمل غير المرغوب فيه، وعواقب جديدة أمام الوصول إلى الخدمات الصحية إلى جانب فقدان الوظائف والتعليم. وأشار صندوق الأمم المتحدة للسكان في أبريل الماضي إلى أن عمليات الإغلاق

الاخلاقية والتي تصل إلى مراحل من الجرم والتعدي على حقوق أساسية وبديهية. وأردفت "على سبيل المثال، للمسرح دور وللإعلام بادواته الحديثة دور كبير في توجيه الرسائل بشكل عفوي ومبسط ليصل بشكل هادف. وبعد التوجيه والنصح وتوضيح المخاطر والمساوئ يجب التحذير بأن القانون ينص على المخالفات والعقوبات، بالطبع تنفيذه على أرض الواقع بدون تجاوزات سيكون الإداة الناجزة لحسم الأمر".

وقالت إن مجرد فئة من المجتمع تتسم بهذه الثقافات الاخلاقية واللاإنسانية مسؤولة للقضاء على هذه العادات ونبد التطرف والدعوة للتسامح والاحتراف بكل فرد في المجتمع وتحقيق مبدأ أنسنة المجتمعات حتى تصبح ثقافة تحثي وعبر الأجيال يحافظ عليها وتضمن استدامتها.

وفي مصر لقت السلطات المصرية القبض على 17 امرأة في تظاهرة في ميدان التحرير في مارس 2011. وبدأت شهادات الفتيات بعدها في الظهور؛ وكشفت تعرضهن إلى "كشوف العذرية" قبل إنها لحماية الفتيات من الاغتصاب. وفي 27 ديسمبر من العام الماضي، أصدرت محكمة القضاء الإداري حكما بإيقاف كشوف العذرية في السجون العسكرية في قضية رفعتها سميرة إبراهيم، إحدى المحتجزات في مارس 2011، واعتبرتها المحكمة ممارسة مشيئة، ومخالفة للدستور المصري.

لكن ما عده الكثيرون انتصارا للنشطة سميرة إبراهيم ولحقوق المرأة وقتها يبدو أنه لم يؤثر كثيرا على أرض الواقع؛ فقد ظهرت عدة شهادات تدعي إجراء كشوف عذرية للعديد من الفتيات المحتجزات داخل أقسام الشرطة المصرية بعد حملة القمع الأمني التي شهدتها البلاد لاحقا.

وفي باكستان حظرت محكمة لاهور العليا اختبار العذرية القديم الذي يقوم به أطباء الفحص لتحديد ما إذا كانت امرأة قد تعرضت للاغتصاب. وجاء في أمر أصدرته المحكمة أن الاختبار التطفلي، الذي يتم إجراؤه بغرض التحقق مما إذا كانت الضحية ناشطة جنسيا، هو غير قانوني ومخالف للدستور.

وطالبت المحكمة من السلطات اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم إجراء الاختبار كجزء من الفحوص القانونية أو الطبية لضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وكانت مجموعة من النشطاء الحقوقيين والمحامين والأكاديميين قد طلبت من المحكمة حظر هذه الممارسة من خلال التماس للمصلحة العامة قائلة إن الفحص غير محترم وغير إنساني وينتهك الحقوق الأساسية.

وتتعرض المئات من النساء للاغتصاب في باكستان كل عام، ولكن نادرا ما تتم معاقبة مرتكبي الاعتداءات بسبب ضعف القوانين وإجراءات المحاكمة المعقدة، وفقا للجنة حقوق الإنسان الباكستانية.

وتتعرض المئات من النساء للاغتصاب في باكستان كل عام، ولكن نادرا ما تتم معاقبة مرتكبي الاعتداءات بسبب ضعف القوانين وإجراءات المحاكمة المعقدة، وفقا للجنة حقوق الإنسان الباكستانية.

وتتعرض المئات من النساء للاغتصاب في باكستان كل عام، ولكن نادرا ما تتم معاقبة مرتكبي الاعتداءات بسبب ضعف القوانين وإجراءات المحاكمة المعقدة، وفقا للجنة حقوق الإنسان الباكستانية.

وتتعرض المئات من النساء للاغتصاب في باكستان كل عام، ولكن نادرا ما تتم معاقبة مرتكبي الاعتداءات بسبب ضعف القوانين وإجراءات المحاكمة المعقدة، وفقا للجنة حقوق الإنسان الباكستانية.

وتتعرض المئات من النساء للاغتصاب في باكستان كل عام، ولكن نادرا ما تتم معاقبة مرتكبي الاعتداءات بسبب ضعف القوانين وإجراءات المحاكمة المعقدة، وفقا للجنة حقوق الإنسان الباكستانية.

رغم ما بلغته النساء من تطور إلا أنهن ظالن غير قادرات على التحكم بحرية في أجسادهن. ولم تستطع التشريعات المتقدمة منح النساء حق طلب الرعاية الصحية واستخدام وسائل منع الحمل. كما لم تجنبن الخضوع إلى اختبارات العذرية، أو الزواج في سن الطفولة، أو تشويه الأعضاء التناسلية. وللافتقار إلى الاستقلالية الجسدية آثار هائلة تتجاوز الأضرار البدنية والنفسية لتصل حد احتمال انخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

جنيف - أكد تقرير للأمم المتحدة أن حوالي نصف النساء والفتيات في البلدان النامية غير قادرات على اتخاذ قرارات بشأن أجسادهن مثل ما إذا كن يرغبن في ممارسة الجنس وطلب الرعاية الصحية واستخدام وسائل منع الحمل. وأضاف أنه مع حرمانهن من الوصول إلى خدمات منع الحمل أو الإجهاض، أو الخضوع لتشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث)، واختبارات العذرية، أو الزواج في سن الطفولة، غالبا ما تُجبر النساء والفتيات على التخلي عن السيطرة على أجسادهن.



وأكد نفس التقرير أن نحو 50 في المئة تقريبا من النساء في 57 دولة محرومات من الحريات المتعلقة بأجسادهن، لجهة العلاقات الجنسية أو من حيث استخدام وسائل منع الحمل أو الحصول على رعاية صحية.

وقال رئيس الوزراء جان كاستيخس للصحافيين إن القانون سيضع في أيدي السلطات أدوات "لمكافحة التوجهات السياسية والأيدولوجية التي تتعارض مع قيمنا.. وسيداننا وترقى في بعض الأحيان لأن تكون أعمالا إجرامية".

وأيدت الحكومة رسميا مشروع القانون المقترح، فيما يسمح لها بإرساله إلى مجلس النواب في البرلمان، الذي تهيمن الحكومة وحلفاؤها على أغلبية مقاعده.

وما تزال "كشوف العذرية" ممارسة معتمدة في دول مختلفة في العالم، ولأسباب مختلفة كذلك، تتفق فقط في انتهاك حقوق النساء والفتيات في خصوصية أجسادهن.

وأكدت الأدبية السودانية أن الصافي أن "زواج القاصرات وكشف العذرية القسري والختان" لهذا فإن الافتقار المعنوي والمادي.. وكل ما يسئ للإنسان في جميع مراحل العمرية ليس فقط في الدول النامية بل ربما في جميع الدول مستمر وهو أمر مقلق، مشيرة إلى أنه من خلال الدراسات والقراءات المقدمة من الممكن تقديم حلول تمكن الجهات الرسمية والأهلية من محاربتها.

وقالت الصافي "على الرغم من انتشار التعليم في البلدان النامية بشكل أفضل مما سبق إلا أن العرف ما زال أقوى من الدين والقوانين المنصوصة والتي ربما غير مفعلة كما ينبغي".

وأضافت لـ"العرب" أن الصورة لن تكون واضحة لهذه المجتمعات مالم يتم توجيه رسائل مباشرة وغير مباشرة عبر استخدام اللغة المناسبة والأساليب الملائمة للوصول لكثير فئة ممكنة، وذلك بتوظيف جميع الأدوات المساعدة عبر

التقنيات التقليدية والمتقدمة وتوجيه التعليم والفنون والآداب، ومن الممكن أخراق ثقافة هذه المجتمعات بمواد توضح المساوئ والمضار المترتبة على جميع هذه الممارسات غير الإنسانية وغير

الممكن أخراق ثقافة هذه المجتمعات بمواد توضح المساوئ والمضار المترتبة على جميع هذه الممارسات غير الإنسانية وغير

الممكن أخراق ثقافة هذه المجتمعات بمواد توضح المساوئ والمضار المترتبة على جميع هذه الممارسات غير الإنسانية وغير

الممكن أخراق ثقافة هذه المجتمعات بمواد توضح المساوئ والمضار المترتبة على جميع هذه الممارسات غير الإنسانية وغير

الممكن أخراق ثقافة هذه المجتمعات بمواد توضح المساوئ والمضار المترتبة على جميع هذه الممارسات غير الإنسانية وغير

أورد التقرير الذي حمل عنوان "جسدي لي"، تفاصيل انتهاكات حقوق المرأة في هذه البلدان، من الاغتصاب إلى التعذيب القسري إلى فرض اختبارات العذرية وتشويه الأعضاء التناسلية. كما تناول منع النساء من اتخاذ القرار في شأن أجسادهن من دون خوف من العنف، أو من دون الخضوع لقرار شخص آخر. وجاء في بيان صدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان "لهذا فإن الافتقار إلى الاستقلالية الجسدية له آثار هائلة تتجاوز الأضرار الجسدية التي تلحق بالنساء والفتيات"، ومنها "احتمال انخفاض الإنتاجية الاقتصادية وتقلص المهارات والتكاليف الإضافية لنظامي الصحة والقضاء".

وأشار التقرير أيضا إلى أن 56 في المئة من الدول التي شملها الاستطلاع تمتلك قوانين وسياسات بشأن التربية الجنسية الشاملة.

وأحصى التقرير 20 دولة أو منطقة لديها قوانين تسمح للمغتصب بالزواج من ضحيته هربا من الملاحقة القضائية.

وأشار التقرير أيضا إلى أن أكثر من 30 دولة تفرض قيودا على خروج النساء من منازلهن.

وقالت راجحة عبود صحافية عراقية مقيمة في باريس إن المسألة لا تقتصر فقط على البلدان النامية، مشيرة إلى أنه حتى في فرنسا بين المجتمع المسلم هناك انتقاص للمرأة وهناك اختبارات للعذرية وهناك ختان للإناث في السر بعيدا عن رقابة القانون.

وأضافت لـ"العرب" أنه مادام الدين والعادات والتقاليد تتحكم في المجتمع مع غياب التعليم والتثقيف وسيطرة رجال الدين تبقى المرأة ضعيفة في المجتمعات النامية. وفي بعض الأحيان تكون المرأة عدوة للمرأة

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

وتساند فرض قوانين تنتقص من كرامتها مجرد إحساسها بانها تطبق القانون والشريعة والعرف العشائري. وقررت الحكومة الفرنسية العام الماضي قدما في قانون

